نحو اعطي زيد عمرا ومنها اي المرفوعات المبتداء مبتداء متقدم
الخبر والجملة عطف علي قوله فمنه الفاعل والخبر جمعهما في فصل
واحد لمكان التلازم بينهما علي ما هو الاصل واشتراكهما في العامل
المعنوي وغير ذلك فالمبتداء هو ضمير الفصل فان قيل ما له اتي
بضمير الفصل في حد المبتداء والخبر دون حد الفاعل والمفعول
ما لم يسم فاعله قيل اكتفي في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام
لمكان الاطراد والانعكاس وصرح بذلك في بعضها لتكون صورة
التصريح علي صورة الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا ردا علي من زعم
ان اسم الفعل مبتداء وفيه وفيه الاسم لفظا او تقديرا وهو
خبر المبتداء المجرد صفة الاسم ويتعلق به قوله عن ما هية
العوامل اللفظية اي الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي
واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي فان قيل التجريد
سلب الوجود معني وسلب الكلية يوجب سلب العموم لا عموم
السلب فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان
كله بالتجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون
بالاقتران ايضا قيل والتجريد وان كان سلبا معني لكن علي وجه
العدول اذ النسبة ايجابية واثبات التجريد عن جميع العوامل
بان لا يوجد فيه عامل علي سبيل عموم السلب لا سلب العموم
او يقال سلمنا انه بمعني السلب البسيط فيفيد سلب العموم
وسلب العموم يحتمل شمول العدم والاقتران فتعين احدهما
وهو شمول العدم بالقرينة واعلم ان التجريد يقتضي

سبق

سبق الوجود وقد ينزل الامكان منزلة الوجود كما في قولهم
ضيق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم
الفيل وقوله تعالي امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم
الاصلي اماتة وهنا من هذا القبيل وقوله اللفظية اي
المنسوبة الي اللفظ نسبة المفعول الي المصدر او نسبة الجزئيات
الي الكلي وفسر العلامة جار الله الزمخشري في المفصل العوامل
اللفظية بباب كان وان وعلمت حيث قصد بيان ما هو المشترك
بين المبتداء والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن العوامل
اللفظية للاسناد والمشترك بينهما التجريد عن العوامل
التي من شانها ان يدخل عليهما وهي الابواب الثلثة وفروعها
والمص عرف المبتداء وحده فالحري ان يطلق فاعرف ولا يرد عليه
نحو بحسبك درهم لان الزائد غير مقيد به مسندا اليه
مفعول ما لم يسم فاعله لفو مسندا او حال معتمدا علي ذي الحال واحترز
به عن الخبر المبتداء والقسم الثاني من المبتداء فانه خارج عن هذا
القسم او الصفة من اشتق كضارب ومضروب وحسن او جار مجراه
كقرشي كلمة او لتقسيم المحدود دون الحد حيث يتناول
صدر الحد وقوله الاسم كلا القسمين او لمانعة الخلو دون الجمع
وليست للشك او للتشكيك فلا اينا في التعريف الواقعة بعد
حرف النفي والف الاستفهام فيحصل الاعتماد وهل ونحو كما
ومن ومتي واين وكيف وكم وايان كالالف وقيل لا وذكر الالف
للاصالة او للتقييد ولم يعتبر وقوعها بعد الموصوف في نحو

Copyright © King Saud University